خادم الحرمين في بيروت الجمعة والأسد قد يرافقه واحتمال قمة رباعية مع سليمان وأمير قطر

لبنان: تَدَخُّل عاجل لـ «الحاضنة العربية» مع بلوغ الحرب على المحكمة الدولية الخط الأحمر

الشيخ ابو سليمان الصايغ متوسطا اثنين من مشايخ طائفة الموحدين الدروز من عرب اسرائيل في منزل النائب اللبناني وليد جنبلاط (ا ف ب)

○ فتفت يخشى من انقلاب عسكري ينفذه «حزب الله»

○ باسيل يلوّح بـ «سبعين 7 مايو» رداً على «المتآمرين»

| بيروت - «الراي» |

لم تثبت رسمياً حتى يوم امس المعلومات الصحافية التي تحدثت عن امكان عقد قمة لبنانية - سعودية - سورية - قطرية في بيروت في نهاية الاسبوع الجاري، مع انه بات في حكم المؤكد ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز سيقوم بزيارة لكل من دمشق ثم بيروت يومي الخميس والجمعة المقبلين من دون ان يتأكد في شكل حاسم اذا كان الرئيس السوري بشار الاسد سيرافقه الى لبنان الذي يستقبل بالتزامن ايضاً (30 الجاري) امير قطر لمدة ثلاثة ايام.

وينتظر ان تتبلور في الساعات المقبلة حقيقة الاتجاه الى عقد مثل هذه القمة، ثلاثية كانت ام رباعية في نهاية الاسبوع علماً ان المساعي الى عقدها تدلل في ذاتها، وبصرف النظر عما اذا كانت ستنتج في عقدها ام لا، على المستوى العالي للخطورة التي باتت تكتنف الوضع اللبناني وتستدعي تدخل الرعاية المباشرة وعلى أعلى المستويات لكل من السعودية وسورية كراعيتين للوضع الداخلي منذ تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري.

كما ان استعادة اهمية العامل القطري برقي الى التذكير بمفاعيل اتفاق الدوحة الذي اعلن عقب احداث 7 مايو 2008، ما يعني ان المخاوف من انزلاق الوضع نحو مواجهة عنيفة جديدة لم يعد مجرد احتمال وتكهن بل اكثر من ذلك. وكان لافتاً ومثيراً للدهشة في هذا المجال امس تهديد وزير في الحكومة هو وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، والذراع اليمنى وأقرب المقربين من زعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون، بما سماه «سبعين 7 مايو» جديدة، الامر الذي لم يسبقه اليه اي سياسي من قبل، وجاء كلامه قبل ساعات من خطاب جديد للأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله الذي تحدث عصراً في احتفال لتكريم ابناء شهداء المقاومة.

وأبدت اوساط مراقبة لـ «الراي» خشيتها من معادلة بات يكثر ترددها وهي ان ما يجري الآن هو انفجار للصراع بين اتجاه يسعى اليه «حزب الله» مدعوماً بسائر حلفائه لاسقاط المحكمة الدولية لبنانياً، ما يفرض على المجتمع الدولي وقائع مربكة جديدة ترغمه على وضع اجندة متغيرة لمسار المحكمة، وبين اتجاه يسعى اليه رئيس الحكومة سعد الحريري وسائر حلفائه لمنع هذا الاسقاط من دون توريط البلاد في متاهة عنفية جديدة ولكن وسائلهم لذلك لا تزال في اطار التمسك بالأصول المبدئية فيما الطرف الآخر يبدي استعداداً لتجاوزها.

واذ تلفت الاوساط الى استحالة تغيير مسار المحكمة لان قرارها في مجلس الامن، ولان مسارها غير قابل للتغيير، فانها تتخوف من ان تبلغ الضغوط الداخلية ذروة من التصعيد السياسي والكلامي قبل وصول خادم الحرمين الشريفين الى بيروت، واحتمال عقد قمة ثلاثية فيها. ولذا فان الايام القليلة المقبلة سترسم على الارجح مزيداً من المسارات التصعيدية الداخلية في وقت تطرح فيه تساؤلات عما يمكن الدول المعنية، اي سورية والسعودية خصوصاً، القيام به للحفاظ على الاستقرار الامني في لبنان ومنع انفراطه في المرحلة المقبلة.

وتقول الاوساط المراقبة ان ما يرمى من سيناريوات وبالونات اختبار لا يزال في معظمه مجرد ضغوط ومناورات اعلامية، في حين ان قدرة الدول الراعية للوضع في لبنان باتت بدورها على محك اختبار حاسم لانها تتعامل مع قضية لا يمكن مقاربتها بمنطق افتراضي واستباقي اي قضية القرار الاتهامي للمحكمة الدولية. واذا كان الهجوم الاستباقي لـ «حزب الله» على القرار يستند الى تعميم منطق تسييس المحكمة واتهامها بانها اداة للتآمر عليه، فان من غير المعروف كيف يمكن للدول الراعية للبنان ان تتدخل لدى المحكمة سواء كانت لديها القدرة لذلك ام انعدمت هذه القدرة، فان اي تدخل في ذاته سيشكل في العرف الدولي تدخلاً لتسييس المحكمة ايضاً بحرفها عن مسارها. وهنا المأزق الكبير الذي لا اجوبة في شأنه ايضاً.

وكان مصدر وزاري لبناني اكد ان العاهل السعودي سيصل في 30 الجاري الى بيروت بعد زيارة لدمشق في 29 منه، وسيعقد ورئيس الجمهورية ميشال سليمان قمة تختتم بمأدبة يقيمها سليمان في قصر بعبدا ويشارك فيها ممثلون عن «المجموعات اللبنانية كافة».

في موازاة ذلك، بقيت المواقف على «سقوفها» بازاء المحكمة الدولية في ضوء الكلام «المتدحرج» للأمين العام لـ «حزب الله» ورد رئيس الحكومة سعد الحريري «الهادئ والحازم» عليه خلال المؤتمر التأسيسي لـ «تيار المستقبل» الذي اختُتم امس وانتخب الحريري رئيساً له.

وفي هذا الاطار اكد رئيس حزب الكتائب اللبنانية امين الجميل «اننا لن نتنازل قيد انملة عن معرفة الحقيقة واحقاق الحق مهما كلف الأمر ونحن متمسكون بمحاكمة المجرمين ليس بهدف الانتقام بل من اجل تحقيق العدالة».

واعلن الجميل انه «ايأ كانت التهديدات والمزايدات والتهويل، لن نتنازل على الاطلاق عن المحكمة الدولية»، وقال: «مستقبل لبنان ووجوده وحماية الانسان اللبناني هو من خلال معرفة الحقيقة ولن نقبل عن هذا المنطق بديلاً». اضاف : «يقولون لنا ان المحكمة مسيسة وستؤدي الى خراب البلد، فاذا كانت كذلك فليتفضلوا لنتعاون معاً كي ننزهها، فلا أحد يريد ان تتم محاكمة انسان بريء، فهذه جريمة جديدة».

واعتبر النائب أحمد فتفت (من كتلة الرئيس الحريري) «ان لا أحد سوى المدعي العام الدولي دانيال بيلمار يعلم مضمون القرار الظني للمحكمة الدولية أو متى سيصدر»، معتبرا «ان حزب الله يخوّن كل من يختلف معه وهذا ما يؤدي الى الفتنة»، وتساءل عن «سبب موافقة مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة الامين العام لحزب الله على المحكمة الدولية اذا كان قرارها اسرائيلياً؟».

وسأل فتفت السيد نصر الله : «هل افتعال التوتر بسبب تزايد العقوبات على ايران؟ أم تحقيقاً لما قاله احد قيادي الحزب في «سان كلو» بأن حزب الله يريد ان يكون النظام الامني في لبنان؟»، مؤكداً انه لا يخشى حدوث اشتباكات عسكرية داخلية «لان الذي يملك السلاح هو جهة واحدة فقط»، ومبديا خشيته من «انقلاب عسكري ينفذه حزب الله».

ورأى النائب عقاب صقر (من تكتل الحريري) ان الحملة على القرار الظني المتوقع صدوره عن المحكمة الدولية قائمة على كلام صحف، مشيرا الى ان كلام رئيس الحكومة خلال المؤتمر التأسيسي لتيار «المستقبل» تناول المحكمة الدولية وليس القرار الظني.

واذ اكد ان الحريري لا يملك اي معلومات عن القرار الظني، اوضح «ان كلام الامين العام لحزب الله هو اختصار للرواية لان الحريري لم يؤكد خلال لقائهما موعد صدور القرار بل شدد على رفضه له في حال اتهم عناصر من حزب الله».

واعلن «ان الرئيس الحريري اول من سيرفض القرار الظني اذا كان «مفبركاً»، وذلك دفاعاً عن لبنان»، مشيرا الى استمرار الاتصالات لاحتواء الوضع. واعتبر ان وصول العاهل السعودي المرتقب الى لبنان بعد سورية «سيشكل مؤشراً حاسماً لطمأنة كل الهواجس من المحكمة الدولية».

في المقابل، واصل زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون هجومه على المحكمة الدولية، اذ اعلن في ختام زيارة الايام الثلاثة لزحلة (البقاع) انه «يأتي أحد من الغرب ليقول لنا اننا سنتصادم بعضنا ببعض بعد اعلان القرار الظني للمحكمة الدولية، ورئيس أركان الجيش الاسرائيلي يقول لنا اننا سنصطدم في ما بيننا، فنرى ان بعض اللبنانيين بدأوا بتنظيف أسلحتهم وبالتحضير للصدام»، سائلاً «ألا يعتبر ذلك طاعة للغريب وطاعة للمؤامرة؟ هل يعتقدون اننا عصافير شجر التين، قد نعلق على الدبق سريعا؟ كلا. نحن نضع الدبق لهم».

اضاف عون: «يجب الا يتنصل اي احد من مسؤوليته ويقول انه لا يريد الفتنة. نريد ان نعرف ما هي علاقاته الدولية، وما هي الوعود التي قدمها، ومَن هم أركان الفتنة، مَن الذي ينشئهم، ما المقصود من الفتنة التي نعرف من يقوم بها. ومَن المستفيد من الجريمة وضرب الاستقرار في لبنان، هل هم اللبنانيون؟ كلا. هل هي طائفة من اللبنانيين؟ كلا. كثيرون سيكونون «مغشوشين» اذا ظنوا أو وُعدوا بانهم سيستفيدون. لن يكون أحد مستفيدا، سيخرب لبنان فقط».

كما لفت موقف للمحامي نجم خطار، ممثل وزير الطاقة والمياه جبران باسيل (صهر عون) خلال احياء «حزب الله» ذكرى انتصار حرب يوليو في منطقة البترون، دعا فيه لان «يأخذ المتآمرون في الداخل العبرة بان لا سبيل لهم ولن يكون لهم اي سبيل بالعبور بالمؤامرة مجددا في اتجاه الداخل اللبناني، لان التصدي لهم سيكون من خلال سبعين 7 مايو ونحذرهم بانهم هذه المرة لن ينالوا اي قسط من التسامح».

وحذّر النائب علي حسن خليل (من كتلة رئيس البرلمان نبيه بري) اللبنانيين من «الرهان على ان اضعاف المقاومة او تشويهها يمكن ان يخدم مصلحة فريق، لان كل اللبنانيين سيصابون بالخسارة عندما يضعف جسم لبنان الذي تشكل المقاومة واحدة من اركان قوته ومناعته»، وقال: «لا نريد فتنة داخلية في لبنان، سنحارب وسنقاتل ونرفع الصوت من اجل منع اي فتنة».

وكان رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» هاشم صفي الدين رأى ان «الفتنة بدأت تطل من جديد، وما نشهده هو استكمال للمشروع الأميركي - الاسرائيلي لاستهداف المقاومة»، معتبرا ان «الولايات المتحدة جاهزة وبعض الدول العربية جاهزة وبعض الحمقى جاهزون ليكونوا أجزاء في هذا المشروع الجديد»، مشدداً على ان «حزب الله لن يتوانى عن الدفاع عن مقاومته وكرامته وعن مجاهديه».

تحدث لـ «الراي» عن حدود علاقة لبنان بالمحكمة الدولية وموجباته تجاهها

مصدر قضائي: التعثر باعتقال المتهمين أو نقلهم يبيح لمجلس الأمن تطبيق الفصل السابع

| بيروت - من ريتا فرج |

... طلب وقف التعاون مع «المحكمة الخاصة بلبنان»، ابلاغ «من يعنيهم الامر» بعدم القدرة على توقيف المتهمين المحتملين بالوقوف وراء جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، تسريبات عن القرار الظني المرتقب والتحديد المسبق لوجهته و«البناء عليها». مشهد «صاخب» ارتسم في لبنان في ملاقاة المواعيد المضروبة لصدور القرار الاتهامي، وسط حملة «تشهير» عنيفة تُشن على المحكمة الدولية لتهشيم صورتها وصدقيّتها.

وبعيداً عن «الاشتباك» السياسي حول ملف المحكمة الدولية و«به»، ماذا يقول «اهل الاختصاص» عن المحكمة ومعاييرها وحدود علاقة لبنان بها وموجباته تجاهها؟

احد القضاة من الذين رافقوا عن قرب ولادة المحكمة الخاصة بلبنان ونظامها الاساسي تحدث لـ «الراي» عن مجمل هذه الملابسات رافضاً كشف هويته.

وبدأ الحديث مع المصدر القضائي من النقطة الاكثر سخونة اي عن القرار الظني المتوقع صدوره وربطه بمشروع إسرائيلي قد يؤدي الى تفجير الاوضاع الداخلية، كما أشار الامين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله. وفي هذا الاطار اعتبر المصدر انه «لا يمكن تسريب أي معلومات عن المحكمة الدولية، وما جرى هو عبارة عن تكهنات وفرضيات ليس الأ. ومراجعة كل التقارير الصادرة عن المحكمة تبين انها لم تلفت الى أسماء في ذاتها، بل تحدثت عن مجموعة أفراد، والتقارير لم تأتِ على ذكر أي شخص معنوي. وعطفاً على ما ذكرته، فان قضايا الارهاب ترتبط بمنظمات متعددة، لهذا تتخذ صفة ما يسمى (خبير الظل)».

وعن مدى الزامية «تعاون» الحكومة اللبنانية في تحديد هوية الاشخاص والقبض عليهم مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، اكد المصدر ان «القانون الدولي يتخذ موجبين، موجب النتيجة وموجب الوسيلة، والتعاون في موجب الوسيلة يكون الزامياً، أي ان السلطات اللبنانية ملزمة تنفيذ تحديد هوية الاشخاص والقبض عليهم. ولكن بسبب التركيبة اللبنانية المرتبطة بمدى امتداد سيادة الدولة على كامل أراضيها، أشارت المادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الى أهمية التعاون الكامل وبذل أقصى الجهود من جانب الحكومة ضمن حدود حسن النية، من دون ان تلزم الدولة في شكل قاطع احالة المتهم على المحكمة أو القبض عليه».

واوضح المصدر القضائي انه «خلال الاجتماعات التي عقدت لوضع النظام التأسيسي للمحكمة، طالبت بعض الجهات القضائية بالزام الدولة تأمين الجهود من أجل وضعها تحت صيغة موجب وسيلة، ما يعني الالزامية القانونية في القبض على الاشخاص المتهمين، ولكن هذا الطرح رُفض».

وعن الجهة المعنية بتنفيذ اعتقال الاشخاص أو نقلهم في حال امتناع أي مشتبه به عن المثول أمام المحكمة، قال ان «الدول التي تعاونت مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وقّعت اتفاق تعاون مع المحكمة وأجهزتها، ولكن في حال تعثرت الدولة في تنفيذ اعتقال الاشخاص أو نقلهم، يرفع الى مجلس الأمن تقرير قد يدفعه الى وضع مسألة التعاون تحت بند الفصل السابع، وهذا ما ينتج منه ما يسمى المحاكمات الغيابية، وهي الصيغة التي لجأت اليها المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لحل هذه المشكلة، وهي تعتبر الأولى من نوعها في ما يتعلق بالمحاكم الدولية».

وعن الضمان الدولي لسير عمل المحكمة ومدى شفافيتها في ظل العوامل الخارجية الضاغطة، اوضح المصدر «ان المحكمة الدولية لاحظت عند انشائها طبيعة الجريمة التي أودت بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، واعتبرت انها مختلفة عن بقية الجرائم التي يشير اليها القانون الجنائي الدولي، فالجريمة هنا جريمة ارهابية، ولجريمة الارهاب خصائص تختلف جذرياً عن بقية الجرائم كالابادة الجماعية وجرائم الحرب. ففي هذه الجرائم المُرتكب معروف، أما الجريمة الارهابية فمرتكبوها يصنفون ضمن ما اصطلح على تسميته «خبير ظل». وجرائم الارهاب تُدار من منظمات، من هنا صعوبة التحقيق، وصعوبة الوصول الى نتيجة لاكتشاف الفاعلين. لذلك أخذت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان طبيعة الجريمة الارهابية، ونصت على اجراء محاكمة واحدة لكل مرتكبي الجريمة، ونصت ايضاً على المحاكمة الغيابية. وكما أشرت سابقاً فانها تتمتع بهذه الخاصية عن بقية المحاكم الدولية المتعلقة بالجرائم ضد الانسانية».

وشدد على ان ظاهرة الاستقالات من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لا تحمل أي بعد سياسي، «ففي كل محكمة أو مركز حساس هناك تعاط بشري قد ينتج منه نوع من عدم الانسجام، ما يؤدي الى بروز بعض الاستقالات، وهذا ما حدث في مرات عدة. والاستقالات التي وقّعت ترتبط بعروض قدمت لبعض من استقالوا للعمل في مراكز دولية أخرى، وليس هناك أي شعور عند هؤلاء بالخوف خصوصاً انهم ليسوا في موقع الحدث، وهم ضمن حماية دولية تكفل أمنهم. صحيح ان الاستقالات في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أكثر من غيرها، لكن هذا الامر قد يبدو بدهياً، ولا يجوز اعطاؤه مفاعيل دراماتيكية».

وفي ما يتعلق بمطالبة البعض رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بوقف تمويل المحكمة الدولية ومدى تأثيره في سير عملها، رأى المصدر القضائي انه «في حال توقف لبنان عن تمويل المحكمة الدولية، يبحث الامين العام للأمم المتحدة عن مصادر تمويل أخرى، وليس هناك أي عامل خارجي يمكن ان يؤثر في سير المحكمة، بغض النظر عن موقف الدولة اللبنانية، خصوصاً ان الكثير من البنود الواردة في النظام الأساسي يمكن ربطها أو وضعها تحت الفصل السابع. وللمحكمة الصلاحية بالزام الدول التعاون، ومعلوم ان قيامها جاء في ظروف غير طبيعية مر بها لبنان آنذاك، فلم يكن هناك مجلس نواب، ما دفع الأمم المتحدة الى ادراجها تحت الفصل السابع من دون المرور بالاصول الدستورية، أي موافقة مجلس النواب اللبناني عليها، وهذا ما حدث ايضاً مع اتفاق المقر».

بعد ثمانية أيام على «السؤال - القنبلة» عن فرع المعلومات

نصر الله التقى وزير الداخلية و«جاسوس الاتصالات» ... ثالثهما

| بيروت - «الراي» |

بعد ثمانية ايام على «السؤال - القنبلة» الذي وجّهه الامين العام لـ «حزب الله» الى رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الداخلية زياد بارود وغمز فيه، ضمن اطار «هجومه الاستباقي» على القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، من قناة ان فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي كان يملك معلومات عن «جاسوس الاتصالات» شربل القزي ولم يوقفه، برز استقبال «السيّد» يوم السبت بارود الذي كان تلقى قبل ايام تقريراً من «المعلومات» حول قضية قزي الذي اوقفته مخابرات الجيش اللبناني.

واعلنت الوحدة الاعلامية في «حزب الله» ان لقاء نصر الله - بارود حضره مسؤول لجنة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا «حيث جرى بحث للاوضاع السياسية والداخلية في لبنان خصوصا ما يرتبط بالتطورات الاخيرة».

وكان السيد نصر الله توجّه الى الرئيس الحريري بصفته «ولي الدم والمعني الاول بالحقيقة والعدالة» والى وزير الداخلية بسؤال في 16 يوليو الجاري جاء فيه: «هل كان لدى فرع المعلومات معلومات عن عمالة شربل قزي قبل ان تعتقله مخابرات الجيش اللبناني؟ واذا كان الفرع لديه معلومات فما طبيعتها؟ ومنذ متى ولماذا لم يتخذ أي اجراءات؟ انا لا أريد ان أجيب علما انني أملك أجوبة، وهذا ليس سؤالا صغيرا وسيبنى عليه كلام الى الأمام».

ويذكر ان التقرير الذي تلقاه بارود من فرع المعلومات والذي سلّمه الى رئيس الحكومة خلص الى ان «المعلومات» لم تقصّر في قضية قزي وكانت اخضعته للرقابة والرصد، غير ان مديرية المخابرات في الجيش تمكنت من القبض عليه قبل قوى الامن باسبوعين. وعزا التقرير ذلك الى تأخر وزارة الاتصالات في تزويد قوى الامن قاعدة بيانات الاتصالات.

أصغر رئيس للبرلمان انتُخب في «عهوده» 4 رؤساء للجمهورية

وفاة كامل الأسعد عن 82 عاماً

| بيروت - «الراي» |

توفي فجر امس الرئيس السابق للبرلمان اللبناني كامل الاسعد عن عمر يناهز 82 عاماً بعد صراع طويل مع المرض، مخلفاً وراءه نحو نصف قرن من العمل السياسي واكب خلاله ابرز المحطات في تاريخ لبنان الحديث بـ «حلوها ومُرّها».

ولد الأسعد العام 1928 في بلدة الطيبة - مرجعيون (الجنوب) وكان والده أحمد من قبله زعيماً جنوبياً ورئيساً لمجلس النواب. تلقى دروسه الابتدائية والثانوية في مدرسة الحكمة لينتقل بعدها الى باريس محصلاً اجازة في الحقوق والعلوم السياسية والادارية من جامعة السوربون عام 1952.

دخل الحياة السياسية باكراً العام 1953 ما ان بلغ الـ25 من عمره، وانتخب نائباً عن دائرة مرجعيون وكان في احدى الدورات نائباً مع والده في المجلس نفسه، واستمر عضواً في البرلمان حتى العام 1992 أي 39 عاماً من دون انقطاع.

وشغل منصب وزير التربية في حكومة الرئيس رشيد كرامي العام 1961 ومن ثم عيّن في العام 1966 وزيراً للموارد والصحة في حكومة عبدالله اليافي.

ترأس البرلمان في سنتي 1964 و 1968 وكان أصغر رئيسٍ للمجلس،

كامل الأسعد

وفي أيامه انتخب شارل حلو رئيساً للجمهورية (العام 1964)، ثم انتخب الأسعد مجدداً رئيساً من دون انقطاع بين عامي 1970 حتى 1984 حيث ترأس عملية انتخاب الرئيس الياس سركيس (العام 1976) وسط ظروفٍ أمنية دقيقة.

ولعلّ ابرز المحطات «الاشكالية» التي طبعت مسيرة الراحل، كانت العام 1982 حين لعب الأسعد دورا بارزاً في ايصال قائد القوات اللبنانية آنذاك بشير الجميل لمنصب رئاسة الجمهورية (في 23 اغسطس) بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، علماً ان الجميّل اغتيل بعد 22 يوماً من انتخابه اي في 14 سبتمبر من العام نفسه، فانتُخب مكانه شقيقه امين الجميّل (في ظل رئاسة الأسعد لمجلس النواب).

ويذكر ان الأسعد انكفأ عن العمل السياسي بعدما خسر في الانتخابات النيابية التي جرت أواخر القرن الماضي.

تزوج كامل الأسعد من غادة الخرسا ولهما ثلاثة أولاد : أحمد رئيس تيار الانتماء اللبناني ، ايمان ومها وقد انفصلا بعد ذلك. ثم تزوج من لينا سعد وانجبت له: خليل وعبد اللطيف توأمان ثم وائل.

وقد نعى نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الامير قبلان «الى اللبنانيين عموما والمسلمين خصوصا وفاة الاسعد عن عمر قضى معظمه عاملا في حقل الخدمة العامة فكان رجل سياسة ودولة اتسم بالانفتاح والتعاون في العمل لما فيه مصلحة الوطن».

وأثنى قبلان على مزايا الراحل بانه «كان رجلاً وطنياً كبيراً وصاحب مواقف صلبة لم يشتر ولم يبع في مواقفه اذ كان حازماً في القضايا الوطنية وكانت إسرائيل عدوه الوحيد، وكان همه الحفاظ على وحدة الوطن وسيادته واستقراره».

السفير السوري: الأخطار تحتّم احتضان المقاومة باعتبارها تحصّن سيادة لبنان ودمشق

| بيروت - «الراي» |

رأى السفير السوري في بيروت علي عبد الكريم علي ان «المقاومة شكلت وتشكل وستشكل، ان شاء الله، الحصانة للكرامة العربية والاسلامية وستكون الحصانة والضمانة لأحلام أجيالنا وكل اجيالنا في هذا البلد العزيز لبنان».

ولفت علي في كلمة القاها في حفل عشاء تكريمي اقامه نواب «تكتل بعلبك - الهرمل» على شرفه، الى انه «نحن ولبنان اخوة يسري في عروقنا دم واحد وتوجد بيننا أواصر القربى التي تفرض علينا ان نتوحد تجاه الاخطار المحدقة بنا والمصالح التي لا يمكن ان نفكها عن بعضها بعض، فلبنان يقوى بسورية وسورية بلبنان ولا توجد عائلة الا وهي منقسمة بين بلدين مستقلين عزيزين».

وأوضح ان «هذه الاخطار التي تتربص بنا وتتكاثر تحتم علينا ان نحتضن المقاومة وهذا ما قاله الرئيس الراحل حافظ الاسد والرئيس بشار الاسد، وسورية مع المقاومة وهي مقاومة وترى بالمقاومة تحصينا لسيادتها كما تحصيناً للبنان وسيادته وكرامته بل هي حصانة للامة العربية».

وخلال مأدبة اقامها على شرفه النائب السابق نادر سكر في دارته في الأرز اعلن السفير السوري ان «سورية ولبنان يربطهما تاريخ وعلاقات موحدة، وعندما يكون لبنان بخير تكون سورية بخير، والعكس صحيح»، لافتا الى ان «البلدين لهما تاريخ واحد، ومصير واحد، وعدو واحد هو العدو الاسرائيلي».

وأكد ان «التعاون بين البلدين هدفه الوصول الى أفضل العلاقات بينهما»، موضحا انه «عندما تساعد سورية لبنان فانها تساعد نفسها»، ومشددا على ان «دعم سورية للمقاومة هو دعم لحصانة سورية، لان انتصار المقاومة ينعكس ايجابا على المنطقة كلها، خصوصا على العلاقة الأخوية بين لبنان وسورية، التي تسير من حسن الى أحسن».